المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وأوضاع اللاجئيين السوريين في الجزائر: الواقع والتحديات

د/ هقاني أيوب – أستاذ محاضر قسم ب
المركز الجامعي تيسمسيلت

ملخص:

يحاول الباحث من خلال هذه الورقة الكشف عن أوضاع اللاجئيين السوريين في الجزائر وظروفهم الإقتصادية والإجتماعية من شغل، سكن صحة، تعليم وغيرها مع التركيز على الدعم المادي الذي تؤديه المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالاضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه المنظمة عن طريق التنسيق مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الجزائرية لخدمة اللاجئيين السوريين، ومعرفة العوائق والتحديات التي تواجهها المنظمة بصفة عامة واللاجئ بصفة خاصة، مع محاولة تقديم نظرة استشرافية عن مستقبل اللاجئين السوريين في مرحلة ما بعد الحرب وصعوبات العودة.

الكلمات المفتاحية: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، أوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر.

Abstract:

In this paper, the researcher attempts to clarify the situation of the Syrian refugees in Algeria and their economic and social conditions in terms of employment, housing, health, education, etc., focusing on the financial support of the UNHCR as well as the role played by this organization through coordination with the government Algerian civil society organizations to serve Syrian refugees, and to identify the obstacles and challenges faced by the organization in general and refugees in particular, while trying to provide.

a forward-looking view of the future of Syrian refugees in the post-war phase and the difficulties of return.

Keywords: UNHCR, refugees, the Syrian refugees, Algeria.

مقدمة:

أدت الحرب في سوريا إلى بروز أكبر عملية لجوء في العالم بعد الحرب العالمية الثانية* فبعد مرور أكثر من ستة سنوات على الثورة السورية، وصل عدد اللاجئيين لأكثر من 5.5 مليون لاجئ في الخارج، ويشمل هذا الرقم مليوني سوري مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر والعراق والأردن ولبنان، و2.97 مليون سوري مسجلين من قبل الحكومة التركية بالإضافة إلى أكثر من 50 ألف لاجئ سوري مسجلين في شمال أفريقيا، وأكثر من 6.3 مليون نازح داخلي، و 13.5 ملايين شخص محتاج في سوريا وحوالي 4.7 ملايين شخص في المناطق التي المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها وفقا بيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[1].

هذا العدد مرشح للإرتفاع إذا ما لم يتم التوصل إلى إتفاق بين القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة بشأن مستقبل النظام السياسي، ووضع حد للإقتتال، وإيجاد ترتيبات تشارك فيها جمع الأطراف، بما فيها المنظمات الدولية والاقليمية فيما يتعلق بعودة اللاجئين والتكفل بظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر أهم وأصعب مرحلة لفترة مابعد الحرب، هذا ومع إستمرار الأزمة تزداد معانات اللاجئين السوريين وتزداد معها صعوبات التكفل بهم في ظل إنعدام أو نقص

* أشارت إحصاءات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وصول عدد اللاجئين في العالم إلى أكثر من 60 مليون شخص حتى منتصف عام 2015. وتعتبر أزمة اللجوء التي نتجت من الحرب العالمية الثانية الأسوأ خلال القرن العشرين، إذ خلفت حوالى 81.6 مليون لاجئ

[1]Syria Regional Refugee Response, Inter-agency Information Sharing Portal, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 06 Jul 2017
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

الدعم من قبل الهيئات المانحة أو الدول المستقبلة لهم[1]، لعل ذلك راجع إلى مجموعة من الإعتبارات لعل أهمها العبئ الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرض على الدول المستقبلة للاجئين السوريين من توفير للإيواء والرعاية الصحية والتعليم والشغل والاندماج الاجتماعي والثقافي مع المجتمع المستقبل، وتعتبر الجزائر أحد أهم الدول المستقبلة للاجئين السوريين في منطقة المغرب العربي إذ وصل عدد الوافدين إليها من السوريين إلى أكثر من 40 ألف لاجئ سوري مع نهاية العام الماضي، وفقا لبيانات وزارة الخارجية الجزائرية، بينهم ستة ألاف مسجل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئيين بالجزائر[2].

مشكلة الدراسة: هل الدور الذي تؤديه المفوضية العليا لشؤون اللاجيين لمساعدة اللاجئيين السوريين في الجزائر كاف لتلبية إحتياجاتهم وتطلعاتهم وماهي التحديات المستقبلية التي يواجهونها ؟

فرضية الدرسة:

- إن اللاجئين السوريين في الجزائر يواجهون مجموعة من التحديات خاصة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، على الرغم من الجهود التي تبذلها الموفوضية العليا لشؤون اللاجئين للتكفل بإنشغالاتهم.

- تبذل الحكومة الجزائرية مجهودات معتبرة للتكفل بإحتياجات اللاجئين السوريين وتحسين أوضاعهم في الجزائر، أما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لاتقوم بالدور اللازم إتجاههم.

[1] مهى يحي، جان قصير، متى العودة؟ اللاجئون أولوية أي تسوية أو حل سياسي في سورية ، مركز كارينغي للشرق الأوسط، (30 أذار مارس 2017)http://carnegie-mec.org/2017/03/30/ar-pub-68691

[2] مساهل يبرز جهود الجزائر في تسيير تدفق المهاجرين واللاجئين، وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، (22/06/2017)http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=4897

المحور الأول: واقع اللاجئين السوريين في الجزائر وأوضاعهم الإقتصادية والاجتماعية

1.1. **دوافع لجوء السوريين إلى الخارج:** لقد تعددت الأسباب التي دفعت بالسوريين إلى اللجوء خارج البلاد، ويمكن حصر الأسباب أو الدوافع المباشرة للجوء في النقاط التالية:

1.1.1. **الحصار والحرب وعدم التميز بين المدنين والعسكريين:** بعد مرور نحو عام على بداية الثورة السورية، التي تحولت من مظاهرات سليمة إلى أعمال عنف وإقتتال فيما سمي بعسكرة الثورة بين المعارضة والنظام السوري لتصبح فيما بعد حرب إقليمية بالوكالة، حيث شكلت عشرات المليشيات المسلحة بأسماء وغايات متباينة، ليزداد بذلك تأزم الوضع في سوريا بعد استعانة أطراف الصراع بالقوى الكبرى المتمثلة في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. أدى هذا الوضع إلى إنعكسات كارثية على المجتمع السوري حيث قتل ما يزيد عن 470 ألف شخص وفق إحصائية نشرها المركز السوري لبحوث السياسات، منهم 70 ألفا قضوا بسبب نقص الخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والرعاية الصحية وفق صحيفة "الغادريان" البريطانية، ويمثل هذا العدد حسب نفس الصحيفة بالاضافة إلى عدد المصابين نحو 11.5 بالمئة من السكان في سوريا[1]، كما أن عدد المصابين تجاوز 1.9 مليون شخص، وقدر حجم الخسائر الاقتصادية بنحو 255 مليار دولار[2]. ووفقا لإحصائيات قدمتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أصبح السوريون الهاربون من النزاع اليوم أسرع الفئات اللاجئة نموا على المستوى العالمي ليصبحوا أكبر مجموعة معاصرة من اللاجئين في العالم. عندما تجاوز عددهم الخمسة ملايين بعدما كان اللاجئين الفلسطنين يمثلون أكبر نسبة لجوء في العالم.[3]

[1] Ian Black, Report on Syria conflict finds 11.5% of population killed or injured, The Guardian, (11, February 2016) https://www.theguardian.com/world/2016/feb/11/report-on-syria-conflict-finds-115-of-population-killed-or-injured

[2] syria - alienation and violence impact of syrian crisis report 2014, Syrian Centre for Policy Research (SCPR) 2015, Damascus – Syria, pp 06-07.

[3] Syria War on Development: socioeconomic monitoring report of Syria second quarterly report (April – June 2013), Syrian Centre for Policy Research (SCPR), October 2013, p.08. http://scpr-syria.org/download/1345/?lang=ar&v=1349

1.1.2. **إنعدام الأمن والنقص الحاد في السلع والخدمات:** كما دفع تفاقم الأزمة السورية وتداعياتها على المستوى الأمني و المعيشي، بالكثيرين من السكان إلى مغادرة البلاد طلبا للهجرة أو اللجوء من أجل تحقيق الأمن والحصول على الحد الأدنى من السلع والخدمات التي تحفظ حياتهم وحياة أسرهم[1]،كما غادر الكثيرون هربا من إمتهان كرامتهم وهدر مستقبلهم وسعيا للإستقرار في بيئة تحمي حقوقهم وتقدم مستقبلا أفضل لأبنائهم، إلا أن مغادرة البلاد تحمل في طياتها انسلاخا قسريا عن العادات والتقاليد والثقافة والعلاقات الاجتماعية، الأمر الذي ينعكس سلبا على حالة المغادرين، ويزيد من صعوبة تأقلمهم مع قوانين الدول وعادات المجتمعات التي غادروا إليها وثقافتها، وخاصة تلك التي لا توفر لهم البيئة التي تحترم حاجاتهم وانسانيتهم وثقافتهم[2].

علاوة على هذا، ساهمت الاعتبارات السياسية، إجتماعية والجغرافية في لجوء السوريين إلى بعض دول المجاورة مثل تركيا التي قدمت تسهيلات لدخول اللاجئيين السوريين إلى أراضيها ونظرا لقربها الجغرافي من المناطق الساخنة في سوريا على غرار محافظتي حلب وإدلب حيث يتواجد بها أكثر من 40 بالمئة من اللاجئين السوريين في الخارج[3]، واستقبل لبنان حوالي 25 بالمئة من إجمالي اللاجئين السوريين، نظرا لقربها الجغرافي من المناطق الساخنة في ريف دمشق وحمص إضافة إلى عدم وجود قيود على الإنتقال إلى لبنان في بداية الأزمة وتحتل الأردن المرتبة الثالثة بين الدول المستقبلة للاجئين السوريين إذ ذهب إليها حوالى 14 بالمئة[4]، ويتوزع باقي اللاجئين في باقي الدولي العربية وفي أوروبا بنسب متفاوتة.

[1] Forced Dispersion, Syrian Human Status: The Demographic, Report 2016, Syrian, Centre for Policy Research (SCPR), pp.75-76. http://scpr-syria.org/download/1574/?v=1575

[2] Ibid., pp.77- 78.

[3] Ibid., p.78.

[4] Loc., Cit.

1.1.3 التهجير القسري من البلاد: يعتبر التهجير القسري في القانون الدولي الإنساني بأنه الإخلاء القسري وغير القانوني لمجموعة من الأفراد والسكان من الأرض التي يقيمون عليها وهو ممارسة مرتبطة بالتطهير وإجراء تقوم به الحكومات أو المجموعات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينـة وأحيانا ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراض معينة لمجموعة بديلة أو فئة معينة، وتعتبر المواد (2)، (7)، (8) من نظام روما الأساسي، التهجير القسري جريمة حرب[1]. بالاضافة إلى ذلك يعتبر التهجير القسري* هو سلوك وممارسة تنفذها قوى حكومية أو شبه عسكرية أو مجموعات متعصبة تجاه مجموعات عرقية أو دينية أو مذهبية، بهدف إخلاء مدن وقرى وأقاليم لإحلال مجموعات سكانية مختلفة عرقيا أو مذهبيا أو طائفيا بديلا عنها، بهدف إلى تغيير سكاني وديمغرافي[2]، واضطر ملايين السوريين بفعل التهجير القسري وانعدام الأمن على نطاق واسع خاصة في مناطق النزاع إلى مغادرة منازلهم والهجرة إلى خارج البلاد وقد زادت حالة النزوح الواسعة من معاناة السكان الذين كانوا يواجهون تحديات في تلبية احتياجاتهم الأسياسية وكان الوضع أشد قسوة على الذين خسرو ممتلكات وأفراد من عائلاتهم في صورة تعكس حجم المأساة، مما جعل الكثير من السكان يضعون أموالهم وكل ما يملكون في أيدي المهربين غير الشرعين أملا في الوصول إلى ملاذ أمن في أوروبا ومناطق أخرى، وفي وقت الذي تمكن فيه عشرات الألاف من الوصول إلى أروبا بطرق مختلفة غرق ألاف السوريين في البحر المتوسط أو تعرضوا للإساءة أو السرقة من قبل المهربين والعصابات[3]

---

[1] ياسر سعد الدين، التهجير القسري في سوريا السياسات، الأدوات والتبعات، مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (2017/01/20) http://www.umayya.org/studies-ar/11482

* عمليات التهجير القسري، تعد وفق المادة (49) من اتفاقيات جنيف الأربع، المؤرخة في 12 أغسطس 1949 والبروتوكولان الملحقان بها لعام 1977، جرائم حرب دامغة. وتشكل عمليات التهجير القسري انتهاكا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1948، والتي تعد في مادتها الثانية أن كل ما يؤدي إلى التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بمنزلة إبادة جماعية.

[2] ياسر سعد الدين، مرجع سابق.

[3] syria - alienation and violence impact of syrian crisis report 2014, Op. Cit, p. 40.

1.1.4 الهجرة غير الشرعية من البلاد دون طلب اللجوء: أجبرت الحرب والنزاع المسلح السكان القادرين على إعالة أنفسهم وأسرهم إلى الهجرة إلى خارج البلاد دون طلب اللجوء من الدول التي توجهوا إليها، وبالتالي فإن معظم المهاجرين هم من ميسوري الحال، أو ممن لديهم إمكانيات ومؤهلا علمية وعملية تمكنهم من العمل في الخارج إضافة إلى الأشخاص الذين لديهم أقارب أو أصدقاء[1]. فقد استقبلت ألمانيا على سبيل المثال أكثر من 800 ألف سوري دخل معظمهم الأراضي الألمانية بطرق غير شرعية، ليكتسبو فيما بعد صفة لاجئ، من جهة أخرى فإن استمرار الأزمة قد يطيل من فترة الهجرة وزيادتها الأمر الذي يساهم في ترسيخ علاقة المهاجرين بالدول التي توجهوا إليها من خلال الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في مقابل ضعف روابطهم مع بلدهم وبهذا تزداد صعوبات عودتهم[2].

1.2. **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين السوريين في الجزائر:** بدأت أولى دفعات اللاجئين السوريين تصل إلى الجزائر مع بداية عام 2012، وبالرغم من بعد المسافة إختار السوريون اللجوء إلى الجزائر لإعتبارات عدة يمكن خصرها في ما يلي:

1.1.2 **تشديد إجراءات دخول اللاجئين السوريين إثر تزايد أعدادهم في الدول المجاورة:** كانت كل من تركيا لبنان والأردن الدول الأكثر إستقبالا للاجئين السوريين كما تمت الإشارة أنفا، لكن ومع إستمرار الأزمة وتطور العنف زادت معها موجات التهجير القسري واللجوء، مما زاد من صعوبات التكفل بهم خاصة في لبنان والأردن التي لا تمتلك قدرات كثيرة لتغطية إحتياجات الأسر الهاربة من جحيم الحرب فالأردن إستقبلت أكثر من مليون لاجئ سوري مما شكل عبئا على الموارد الاقتصادية

[1] Forced Dispersion, Syrian Human Status: The Demographic, Report 2016, Op.Cit, p.78.

[2] Ibid., p.80.

إضافة إلى تعرض البنى التحتية والمصادر الطبيعية لظغوط متزايدة[1] والتي قدرت كلفتها الصافية على مدى أربع سنوات بما يزيد عن خمس مليارات دينار أردني[2]، مما أدى بالاردن إلى غلق حدودها مع سوريا في الكثير من المرات للتقليل من تدفق اللاجئين السوريين، نفس الأمر بالنسبة إلى لبنان التي سجلت أكثر من مليون ونصف لاجئ سوري، شكلو عبئا إقتصاديا على دولة تعاني من تحديات كبيرة، مما دفع بالحكومة اللبنانية لوضع خطة للتعامل مع أزمة اللجوء، مثل اعتماد شروط إقامة جديدة في 2015،لم يستطع معظم اللاجئين استيفائها والتي دونها يمكن اعتقال اللاجئين وتقييد حركتهم ويصعب عليهم الحصول على العمل بالاضافة إلى تشديد إجراءات الدخول والمراقبة للاجئين السوريين على مستوى الحدود لإعتبارات متعلقة بالأمن[3].

1.2.2. **دخول السوريين إلى الجزائر دون تأشيرة:** ساعد عدم فرض تأشيرة على اللاجئين السوريين (إلى غاية 2015) لدخول الجزائر، و وصول أعداد كبيرة منهم إلى الجزائر في وقت قصير ليصل عددهم إلى أكثر 15 ألف لاجئ مع بداية عام 2013 ومع نهاية 2015،[4] قررت السلطات الجزائرية فرض التأشيرة لدخول السوريين إلى الجزائر، لإعتبارات أمنية، وخوفا من حدوث بعض المشاكل في الجزائر كتهريب للأموال ومنحها للإرهاب في سوريا، وكذا دخول بعض الأطراف يشتبه بتورطهم في قضايا

[1] معاذ فريحات، أزمة اللاجئين السوريين في الأردن: مخاطر وفرص، جريدة حوكمة (2017/07/17) http://governance.arij.net/blog/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA/161

[2] Jordan's Economic Outlook 2015, Determinants of Economic Reform, Event Reports, Konrad-Adenauer-Stiftung, (KAS), Issnaad consulting, Jordan,(January 29, 2015), p.02. http://www.kas.de/wf/doc/kas_40289-1522-2-30.pdf?150129133239

[3] Lebanon: New Refugee Policy a Step Forward, Human Rights Watch, (February 14, 2017) https://www.hrw.org/news/2017/02/14/lebanon-new-refugee-policy-step-forward

[4] رحمة حيقون، ممثل الجالية السورية: فرض التأشيرة قلص عدد اللاجئين بالجزائر، جريدة المحور اليومي الجزائرية، (2015/05/15)http://elmihwar.com/ar/index.php/الوطني/21372.html

إجرامية، أو تشكيل خلايا إرهابية[1] بالإضافة إلى وجود تقارير أمنية تفيد بتزايد أعداد المهاجرين السوريين غير الشرعيين تم ضبطهم على حدود الجزائر البرية مع كل من تونس وليبيا[2].

1.2.3. **اللاجئين السوريين يعتبرون الجزائر كنقطة عبور إلى أوروبا**: هناك الكثير من السوريين الذين قصدوا الجزائر ليس بغرض اللجوء والبحث عن الأمن وتلبية متطلبات الحياة بل لاتخاذها كنقطة عبور لأوروبا، سواء عبر أراضيها في السواحل الغربية للوصول إلى إسبانيا عبر البحر أو الشرقية للوصول إلى بعض الجزر الإيطالية القريبة، أو من خلال الدخول إلى المغرب وتونس وليبيا، إذ تؤكد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد اللاجئين والمهاجرين الذين عبروا البحر المتوسط من دول المغرب العربي عام 2015 تخطى 300 ألف في محاولة للوصول إلى أوروبا معظمهم من السوريين والأفارقة[3] فمثلا يتواجد بعض اللاجئين السوريين في الولايات الحدودية، مثل عين تموشنت وتلمسان والكثير منهم يعمل من أجل الهجرة لأوروبا، بعضهم يستعمل جوازات سفر مزورة للتنقل بين بلدان المغرب العربي ويسعون في ذلك للوصول لمدينة مليلية المغربية الواقعة على الساحل المقابل لإسبانيا على بعد 180 كم بدليل أن السوريين يشكلون نحو ستين بالمئة من عدد اللاجئين المقيمين في مراكز الإيواء بهذه المدينة[4].

1.2.4. **وجود قيم وقواسم مشتركة بين الشعبين**: من الأسباب الرئيسية التي جعلت من السوريين يختارون الجزائر كوجهة لجوء وجود قواسم مشتركة كاللغة والدين وغيرها من القيم وعدم وجود حواجز ثقافية، جعلت من اللاجئ السوري لا

[1] نفس المكان.

[2] ياسين بودهان، انتقادات "لفرض" الجزائر تأشيرة دخول على السوريين، موقع الجزيرة نت تقارير وحوارات، (2015/01/08) http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2015/1/7

[3] أسامة علي، قوارب الحظ تقتل اللاجئين السوريين على شواطئ ليبيا، جريدة العربي الجديد، (2 سبتمبر 2015) https://www.alaraby.co.uk/investigations/2015/9/1/

[4] سراج محمد، هكذا يعيش اللاجئون السوريون والأفارقة في الجزائر، يومية الجزائر الجديدة، (الأربعاء 4 تشرين الثاني 2015) http://www.eldjazaireldjadida.dz/spip.php?page=article&id_article=30838

يشعر بالاغتراب كثيرا، مما سهل عملية إندماجه مع المجتمع الجزائري، أضف إلى ذلك فإن الأسر السورية لم تجد صعوبات كثيرة من حيث تمدرس أطفالهم وتلقي الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية[1].

1.3. الوضع الاجتماعي للاجئ السوري في الجزائر: إن الجزائر ومنذ بداية الأزمة السورية لم تقم بتجميع اللاجئين السوريين عند دخولهم الى الجزائر أوعزلهم عن المجتمع كما يجري عادة في العديد من الدول الأخرى، بل سهلت عليهم عملية الاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، ولم تضع أي قيود قانونية أو إجرائية على تنقلاتهم وانتشارهم وتوزعهم عبر كافة ولايات الوطن، وجعلت لهم الحرية في الإقامة في كامل التراب الجزائري[2]، كما أقرت الحكومة وضع مخطط خاص بكيفية التكفل باللاجئين السورين الذين يتوافدون على الجزائر بسبب سوء الأوضاع في بلادهم، يحدد كيفية التكفل باللاجئين وتسوية وضعيتهم وقد تم فتح مراكز لهم تكون تحت وصاية كل من الداخلية ووزارة التضامن، على أن تحدد عدة مراكز عبر الولايات توفر كل اللوازم الضرورية.

كما أوصت الحكومة في مجلس وزاري المشترك بتوفير الرعاية الصحية من خلال مراكز طبية في كل مركز إيواء، إلى جانب التكفل النفسي بضحايا العنف خاصة الأطفال والنساء حيث توفر وزارة التضامن طواقم متكونة من أخصائيين نفسانيين واجتماعيين، من أجل المساهمة في العلاج النفسي للأطفال والنساء ضحايا الاغتصاب

[1] آمال عيساوي، عصام بن منية، اللاجئون السوريون يعترفون: الجزائريون كانوا من الأوائل الذين فتحوا لنا بيوتهم، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، (2015/09/07)
http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254339.html

[2] غريب حكيم ،نبيل دريس، ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من أجل مقاربة إنسانية، في فواز أيوب المومني، محمد فؤاد الحوامدة (محرر)، المؤتمر الدولي الثاني: اللاجئون في الشرق الأوسط والأمن الإنساني : التزامات المجتمع الدولي ودور المجتمعات المضيفة 2017/05/03، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية كلية التربية جامعة اليرموك، ص.81. http://refugees-me.yu.edu.jo/proceeding.pdf

والعنف بسوريا[1]. بالإضافة إلى ذلك تم وضع بطاقية وطنية للمراكز التي تأوي اللاجئين بالتنسيق مع المفوضية الأممية للاجئين بغرض تسوية وضعية إقامتهم بالجزائر حيث يتوافد السوريون على الجزائر بصفتهم سياحا، والقانون لا يسمح لهم بالمكوث أزيد من ثلاثة أشهر حسب ما تنص عليه الاتفاقية الثنائية بين الجزائر وسوريا الخاصة بتنقل الأشخاص، حيث سيتم تسوية وضعيتهم القانونية وتزويدهم بوثائق رسمية تبين حالتهم وطريقة إقامتهم بالجزائر بصفة لاجئ، والاستفادة من كل الامتيازات القانونية التي تنص عليها اللوائح الأممية والدولية الخاصة باللاجئين في حالة الحرب، وحددت لهم ميزانية للإيواء والإطعام ومساعدات الأخرى بمئة ألف دولار لكل ثلاثة أشهر[2].

1.4. الوضع الصحي للاجئين السوريين في الجزائر: يعتبر العلاج في الجزائر مجاني في المستشفيات والعيادات العمومية وليست هناك تفرقة بين الجزائريين واللاجئين في تلقي العلاج ويحق لأي لاجئ سوري الاستفادة من مجانية العلاج والرعاية الصحية على مستوى المستشفيات والمراكز الطبية العمومية الموجودة في كافة المحافظات الجزائرية، بالاضافة إلى فتح عيادات طبية على مستوى مراكز اللاجئين في المحافظات[3] وتوفير الأدوية والتدخل الطبي في الحالات العاجلة، بالاضافة إلى التكفل وتقديم برامج للعلاج النفسي للأطفال والنساء ضحايا الاغتصاب والعنف، من خلال توفير طواقم طبية متكونة من أخصائيين نفسيين وإجتماعيين[4] لذا يمكن للاجئين السوريين زيارة الطبيب في مراكز الرعاية الصحية الأولية، أو المراكز الصحية (المستوصفات) للاستشارات والوصفات الطبية والفحوصات المخبرية واللقاحات والرعاية أثناء الحمل وخدمات الصحة الإنجابية ومراقبة الأمراض المزمنة كما يمكن

[1] بلال كباش، الحكومة تحدد كيفية التكفل باللاجئين السوريين في الجزائر ، جريدة النهار اليومي الجزائرية، https://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/121556 (30/07/2012)

[2] المكان نفسه.

[3] بلال كباش، مرجع سابق.

[4] المكان نفسه.

الحصول على خدمات علاج الصحة العقلية بما فيها الاستشارات وخدمات الدعم النفسي[1] بما في ذلك الحصول مجانا على العلاج ضد فيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" والتهابات الجهاز التنفسي الحادة وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالجزائر بتغطية بعض الأدوية، فضلا عن الفحوصات المخبرية وصور الأشعة السينية غير المتوفرة مجانا للاجئين وطالبي اللجوء الأكثر ضعفا[2].

1.5. التعليم للأطفال اللاجئين السوريين في الجزائر: يعتبر التعليم في الجميع الأطوار مجاني في المدارس والجامعات الجزائرية على غرار قطاع الصحة الأمر الذي سهل إجراءات خاصة تم إعتمادها من أجل تمدرس أبناء اللاجئين السوررين، فمع بلوغ عدد اللاجئين السورين 12 ألف لاجئ مع حلول 2012 كان من الضروري للحكومة التحرك لتسوية وضعيتهم، ومع إتخاد قرار يقضي بتمديد فترة إقامتهم، تم وضع مخطط لتمدرس الأطفال اللاجئين من سوريا في مختلف المدارس وفي جميع الأطوار عبر كامل المحافظات وتم قبول جميع الأطفال في المدارس بدون تقديم شهادة مدرسية تثبت مستواهم، وتم إشتراط تصريح شرفي للولي لإثبات المستوى لإثبات المستوى الدراسي للتلميذ ومن أجل مراعاة الخصوصيات الإجتماعية والنفسية للإطفال السوريين تمت تخصيص أقسام دراسية مع الاستعانة بمتطوعين من الجالية السورية لمساندة الأساتذة الجزائريين الذين كلفوا بالمهمة[3].

هذا وقد أحصت وزارة التربية الجزائرية، أزيد من ألفي طالب وتلميذ سوري يدرسون في الجزائر، قدمت لهم كافة التسهيلات للالتحاق، ومتابعة دراستهم في المؤسسات التربوية الجزائرية بشكل طبيعي، كما وجهت وزارة التربية تعليمات

---

[1] الخدمات الصحية المقدمة للنازحين السوريين في البقاع لبنان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (تشرين الأول 2014)، ص.01. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=12613

[2] Algeria UNHCR Operational Update - August Highlights, United Nations High Commissioner for Refugees, (1 May - 31 July 2015), p.04. http://www.refworld.org/pdfid/560000454.pdf

[3] فصول دراسية لأبناء اللاجئين السوريين بالجزائر، موقع الجزيرة نت، قسم الأخبار، (2012/08/11) http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/1a1bcde6-c431-4e19-b513-a34e44562d5f

لمديرياتها، في كل الولايات الجزائرية، لتسهيل إدماج الأطفال السوريين في المنظومة التربوية في البلاد، وتمكينهم من متابعة مسارهم الدراسي[1] وبخصوص هذه الإجراءات تم الأخذ بعين الاعتبار ظروف اللاجئين السوريين وأطفالهم، ولم تشترط الوزارة تقديم وثائق إثبات المستوى أو الاقامة أو التأشيرة، ويكفي أن يقديم ولي التلميذ تصريحا شرفيًا موقعا من طرفه للمؤسسة التي سينتسب لها تثبت مستواه التعليمي ويتكفل الهلال الأحمر الجزائري بمصاريف تمدرس الأطفال السوريين، ويوفر لهم الكتب واللوازم المدرسية[2] ورغم الاجراءات والتسهيلات المقدمة بشأن تعليم الأطفال اللاجئين من سوريا تبقى إشكالية إندماجهم مع المنظومة والبرامج التعليمية والتربوية مسألة جوهرية، إذ يعاني العديد من المتمدرسين من أبناء اللاجئين السوريين صعوبات في التأقلم والاندماج مع أطفال صفوفهم الدراسية، بسبب حاجز اللهجة المحلية، مما أثر على نتائجهم الدراسية.

1.5. التضامن الشعبي مع اللاجئين السوريين: هناك تضامن واسع من قبل المجتمع الجزائري مع اللاجئين السوريين، ويحضون بمعاملة خاصة تختلف عن اللاجئين الأفارقة نظارا للتقارب الثقافي واللغوي والديني، وتتعد أوجه التضامن الشعبي مع اللجئين السوريين فمنذ الأيام الأولى لوصولهم إلى الجزائر إستقبلت العائلات الجزائرية الأسر السورية وفتحت لهم بيوتهم، وهناك من تكفل باستئجار بيوت أو غرف فندقية لهم، بالاضافة إلى التبرعات المالية وتوفير بعض المستلزمات من لباس وأطعمة، وهناك شهادات لعائلات سورية تتحدث عن الكرم وحسن المعاملة لدى الكثير من الجزائريين مع العائلات السورية اللاجئة، ويقدم الهلال الأحمر الجزائري والعديد من الجمعيات الخيرية، مساعدات وتبرعات يتم توزيعها عليهم حسب الحاجة، ويشارك في العملية متطوعون من مختلف فئات المجتمع الجزائري[3].

---

[1] براهمية مسعودة، مساعي لتعميم اللغة الأمازيغية و تكريس التدريس المرئي للتاريخ، يومية الشعب الجزائرية،ع، 16823، (الجمعة 12 سبتمبر 2015)، ص.05. http://www.ech-chaab.com

[2] خالد بودية، جواز السفر فقط لتسجيل اللاجئين السوريين في المدارس، يومية الخبر الجزائرية، (26 أغسطس 2015)
http://www.elkhabar.com/press/article/88821/#sthash.HeXFdrMM.ctFbzLFL.dpb

[3] سراج محمد، هكذا يعيش اللاجئون السوريون والأفارقة في الجزائر، مرجع سابق.

1.6. الوضع الاقتصادي للاجئين السوريين في الجزائر: ينتشر اللاجئين السوريين في معظم المحافظات الجزائرية خاصة في المناطق الشمالية والمدن الكبرى على غرار الجزائر العاصمة عنابة قسنطينة وهران وتلمسان وغيرها بعضهم يشتغلون في التجارة والمطاعم والحرف والأعمال الحرة، كما أن العديد منهم تمكنوا من فتح ورشات خياطة الملابس السورية ومنهم من أنشأ مؤسسات ومقاولات متخصصة في حفر الأبار والبنى التحتية، والبعض الأخر يعمل لدى شركات ومؤسسات خاصة وتعيش العائلات السورية بالجزائر أوضاعا اقتصادية مختلفة، فالأسر الميسورة الحال تملك أو تستأجر شقق، أما البعض من الأسر الفقيرة فتقيم عند أحد الأقارب أو عند أسر جزائرية[1].

وعادة ما تقتسم عائلتان أو أكثر شقة بالأجرة بمعدل 15 ألف دينار (حوالي 145 دولارا) للشهر وهناك عشرات العوائل تتخذ من التسول مصدرا لقضاء حوائجها خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغياب الدخل وتنتشر هذه العوائل وأبناؤها في مراكز التسوق، أو عند زحمة السير، ويعرض أكثرهم أوراق حمام أو كتيبات دينية للبيع بدل مد اليد بشكل مباشر وعلى الرغم من أن الحكومة الجزائرية قدمت تسهيلات لإيواء السوريين ودارسة أبنائهم[2]. إلا أنهم يواجه العديد منهم ظروفا صعبة*. وللتذكير فإنه لا يوجد أرقام دقيقة وثابتة عن عدد اللاجئين السوريين في الجزائـر وأن هناك إحصائيات متضاربة عن العدد الحقيقي وهذا لعدة أسباب لعل أهمها عدم إستقرار العديد من الأسر السورية في الجزائر أو إتخاذها كنقطة عبور، أو

[1] آمال عيساوي، عصام بن منية، اللاجئون السوريون يعترفون: الجزائريون كانوا من الأوائل الذين فتحوا لنا بيوتهم، مرجع سابق.

[2] هشام موفق، السوريون بالجزائر.. حياة بطعم العوز والهوان، الجزيرة نت، تقارير وحوارات، (2015/06/27)
http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/87fc4bcf-f8fc-4d5b-8044-a2a316925bc2

* أكدت رئيسة الهلال الأحمر الجزائري سعيدة بن حبيلس على أن الجزائر تتعامل بإنسانية مع الإخوة السوريين وترفض تطبيق القانون الخاص بالتسول عليهم، وأضافت أن هناك توجيهات تلقيناها من أعلى سلطات البلاد من أجل حفظ كرامة هؤلاء، معاملتهم بشكل لائق، وضمان ضمان الإقامة والإعاشة والرعاية الطبية لكل السوريين بالمراكز

عدم دخولها بصفة لاجئ، ففي عام 2013 وصل عدد السورين في الجزائر إلى 15 ألف لاجئ، ووفقا لتصريح أدلت به وزيرة التضامن وقضايا الأسرة للصحافة الجزائرية أن عدد اللاجئين السوريين تجاوز عتبة 24 ألف لاجئ** مع بداية عام 2015 وهناك تقارير تتحدث عن إرتفاع عددهم إلى ما يقارب 50 ألف لاجئ سنة 2017[1].

1.7. تحديات على المستوى الاقتصادي والمعيشي: ما يميز اللاجئين السوريين في الجزائر أنهم يمتلكون مهنا ويعتمدون على أنفسهم ويحبون العمل حتى أن مستواهم الثقافي لا يمكن تجاهله، وهذا لا يعني أن جميع اللاجئين السوريين في الجزائر يعشون وضع إقتصادي جيد أو ميسور فبالرغم من وجود برامج وخطط من قبل الحكومة والمجهودات التي تبذلها مختلف المؤسسات على غرار الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات الخيرية، إلا أن نسبة كبيرة من اللاجئين السوريين تعيش ظروف إقتصادية صعبة.

وتتعدد أسباب ذلك، لكن ما يلفت النظر في هذا السياق أن معظم اللاجئين السوريين غادرو مراكز اللجوء المخصصة لهم، والتي يتوفر بداخلها كل مستلزمات الحياة من أمن وطعام وإيواء وعلاج، ولعل أسباب مغادرتهم للمراكز كثيرة فالبعض يبرر ذلك بنقص الخدمات والبعض الأخر يريد أن يندمج في المجتمع الجزائـري ويستقر في بيت مستقل، ويبحث عن عمل ليعيش حياة طبيعية بعيدة عن قوانين مراكز اللجوء، وهناك إحصائيات تشير إلى أن عدد اللاجئين السوريين الذين مازالوا يقطنون في المخيمات لا يتجاوز المئة، فمركز سيدي فرج في الجزائر العاصة لم يبقى به سوى 50 أو 60 عائلة[2]، كما أن معظم اللاجئين رفضوا الإقامة في مراكز خصصها لهم الهلال الأحمر والبعض يبحث عن حياة أفضل خارج الجزائر، فالعديد من اللاجئين السوريين خرجوا من مراكز اللجوء للبحث عن طرق تساعدهم للعبور نحو أوروبا[3].

[1] نبيل دريس، ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من أجل مقاربة إنسانية، غريب حكيم، مرجع سابق، ص.80.

[2] هشام موفق، السوريون بالجزائر.. حياة بطعم العوز والهوان، ، مرجع سابق.

[3] أوضح رئيس الهيئة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، فاروق قسنطيني أن أغلب اللاجئين السوريين جاؤوا بأموالهم الخاصة عبر رحلات جوية، واستأجروا مساكن أو غرفا فندقية رافضين التوجه إلى مراكز الهلال الأحمر الجزائري، قبل أن تتطور الوضعية ويرتفع العدد ويجد عدد من اللاجئين أنفسهم في الساحات العمومية.

من جهة أخرى تضائل عدد اللاجئين السوريين الوافدين إلى الجزائر في السنة الأخيرة، مقارنة بالسنوات الماضية، ولم تعد الجزائر ضمن الوجهات المفضلة فرغم المساعدات الحكومية والتضامن الشعبي التي يلقاها هؤلاء، إلا أن معاناتهم مع البيروقراطية وصعوبة تسوية وضعيتهم الإدارية في ضل وجود قوانين وتشريعات لا تتلاءم مع اللاجئين، فقد أصبحت رخصة الشغل، بطاقة الإقامة، السكن وغيرها ضروريات تأرق اللاجئين السوريين الذين تفاجأوا أن الوضع لن يكون سهلا فبمجرد وصولهم إلى الجزائر يصطدمون بواقع أخر فمن الصعب الحصول على إقامة أو منصب شغل[1].

المحور الثاني: دور المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مساعدة اللاجئين السوررين في الجزائر

1.2. المفوضية العليا لشؤون اللاجيين النشأة والنظام الأساسي: تم إنشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في 14 ديسمبر/ كانون الأول من عام 1950 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 428، وتقضي ولاية المفوضية بقيادة وتنسيق العمل الدولي الرامي إلى حماية اللاجئين وحل مشاكلهم في كافة أنحاء العالم. وتكمن غاية المفوضية الأساسية في حماية حقوق اللاجئين[2] وتعتمد المفوضية على مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التي وضعت سابقا بهدف حماية اللاجئين، ثم جاء بروتوكول عام 1967 ليوسع نطاق عمل أمريكا اللاتينية[3]. يوجد مقر المفوضية الرئيسي في مدينة جنيف السويسرية ويضم خمسة أقسام، هي المكتب التنفيذي وإدارة الحماية الدولية المنوط بها تنفيذ التفويض الرئيسي للوكالة

[1] عويمر إيمان، اللاجئون السوريون: الجزائر في القلب.. لكن المستقبل في أوروبا، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، (2015/09/06) http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254254.html

[2] أنظر موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc271c5.html

[3] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، الجزيرة نت، منظمات وهياكل، (28 /2014/11)
http://www.aljazeera.net/home/print/4f51f922-997b-4db4-a88c-158034f501b4/77bf5fcb-c640-421f-8676-15bf63e97a79

وهو توفير الحماية، وإدارة العمليات التي تغطي جميع البرامج الميدانية وقسم الاتصالات والمعلومات، وقسم إدارة الموارد البشرية. ويزيد عدد مكاتب المنظمة على 260 مكتبا، ويعمل 84 بالمئة من موظفيها في الميدان، وغالبا في مواقع نائية وخطيرة[1].

1.1.2 النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ينقسم النظام الأساسي هذه المنظمة إلى ثلاثة فصول يمكن إدراجها في:

2.1.2 الفصل الأول: أحكام عامة: يتولى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، تحت سلطة الجمعية العامة، مهمة تأمين حماية دولية، تحت رعاية الأمم المتحدة للاجئين الذين تشملهم أحكام هذا النظام الأساسي ومهمة التماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين بمساعدته الحكومات، وذلك من خلال التعاون مع المفوض السامي، وأن تصبح (الدول) أطرافا في الاتفاقية الدولية التي تعنى بمسؤولية حماية اللاجئين، والدخول في إتفاقات خاصة مع المفوضية بغرض تنفيذ الاجراءات الرامية إلى تحسين وضع اللاجئين،[2].

3.1.2 الفصل الثاني: وظائف المفوض السامي* :تضم المفوضية موظفين وطنيين ودوليين يقارب عددهم عشرة آلاف موظف يعملون في 126 بلدا تتركز معظم عمليات المفوضية في الميدان، هذا ويضطلع المفوض السامي بمسؤولية إدارة وتوجيه أعمال المفوضية، ويقوم بتوجيه عمل المفوضية بمساعدة نائب المفوض السامي ومساعدي المفوض السامي لشؤون الحماية والعمليات[3].

---

[1] المكان نفسه.

[2] النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، (2004) http://www.anhri.net/docs/undocs/nz.shtml

* تشمل ولاية المقوض السامي أي شخص يعتبر لاجئا بمقتضى الترتيبين المؤرخين في 12 أيار/مايو 1926 و 30 حزيران/يونيه 1928، أو بمقتضى الاتفاقيتين المؤرختين في 28 تشرين الأول/أكتوبر 1933 و 10 شباط/فبراير 1938، أو بمقتضى البروتوكول المؤرخ في 14 أيلول/سبتمبر 1939، أو بمقتضى دستور المنظمة الدولية للاجئين، أو أي شخص يوجد، نتيجة لأحداث وقعت قبل 1 كانون الثاني/يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أو لدواع أخرى.

[3] الإدارة والتنظيم، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2017/07/17) http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27237.html

4.1.2 الفصل الثالث: الشؤون التنظيمية والمالية: ينتخب المفوض السامي من قبل الجمعية العامة بناء علي ترشيح من الأمين العام ويقترح الأمين العام أحكام تعيين المفوض السامي وتوافق عليها الجمعية العامة. ويكون انتخاب المفوض السامي لمدة ثلاث سنوات يعين المفوض السامي للمدة ذاتها مفوضا ساميا مساعدا من غير جنسيته، ويقوم المفوض السامي في حدود الاعتمادات المخصصة له في الميزانية بتعيين موظفي المفوضية، الذين يكونون مسؤولين أمامه عن أدائهم لمهامهم. هذا وتخضع شروط عمل هؤلاء الموظفين لأحكام نظام الموظفين الأساسي المعتمد من قبل الجمعية العامة، وللقواعد التي يصدرها الأمين العام تطبيقا لهذا النظام الأساسي[1]. وتمول المفوضية من ميزانية الأمم المتحدة، ولا يجوز، إلا إذا قررت الجمعية العامة خلاف ذلك مستقبلا، أن تقيد على ميزانية الجمعية العامة للأمم المتحدة غير النفقات الإدارية المتعلقة بعمل المفوضية، ويتم تمويل جميع النفقات الأخرى المتصلة بنشاط المفوض السامي عن طريق التبرعات[2].

2.2. دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تحسين أوضاع اللاجئين السوريين في الجزائر: أصبحت الجزائر البلد المقصد لعدد متزايد من المهاجرين، لا سيما من بلدان إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، وأدت كل من التطورات الحاصلة في المنطقة على نطاق واسع والتدابير الأمنية على الحدود ورفض اللاجئين وتشديد إجراءات قبولهم، ووضع سياسات اللجوء الأكثر صرامة في بلدان عديدة من الاتحاد الأوروبي إلى زيادة عدد طالبي اللجوء في الجزائر، فبفضل موقعها الجغرافي وإستقرارها الأمني تعتبر الجزائر وجهة نهائية لتحركات الهجرة المختلطة الكبيرة في إفريقيا والشرق الأوسط، وفي حين أن غالبية هذه التحركات تعود لأسباب اقتصادية، إلا أن البعض منها كان لأسباب مرتبطة باللجوء.

[1] المرجع نفسه، ص.13.

[2] المرجع نفسه، ص.14.

وقد ازدادت هذه الفئة الأخيرة بشكل ملحوظ منذ عام 2011 نتيجة أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، والأزمات في مالي وسوريا، فضلا عن التغيرات السياسية المستمرة وعدم الاستقرار في شمال إفريقيا لا سيما الحرب في ليبيا[1] وهذا ما زاد من تحديات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالجزائر، التي تعمل على التكفل باللاجئين عامة واللاجئين السوريين على وجه الخصوص وذلك من خلال:

1.2.2. تسجيل اللاجئين السوريين وتحديد صفة اللجوء: غالبا ما يصل اللاجئين السوريين إلى الجزائر من دون موارد، ومن دون التمكن من دخول سوق العمل الرسمي، وبالتالي لا يستطيعون التكفل بأنفسهم وعائلاتهم كتوفير الطعام والإيواء، واللوازم المنزلية وغيرها، هذا وتتولى المفوضية عملية التسجيل وتحديد صفة اللجوء للأفراد، ويتم تسجيل أكثر من 240 سوري في الشهر، كما يتم تحديد صفة اللجوء لمعدل من 60 فردا وعائلة من جنسيات أخرى في كل شهر، ونجحت المفوضية في التدخل في العديد من حالات الاحتجاز[2]. ووفقا لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، هناك أكثر من 43 ألف سوري في الجزائر، منهم ستة آلاف لاجئ سوري مسجل كطالب لجوء لدى المفوضية في الجزائر العاصمة، هذا وتجري المفوضية أيضا أنشطة الحماية، كالمراقبة والتدخل في حالات الاحتجاز وتقديم المساعدة القانونية للناجين من العنف الجنسي، فضلا عن إطلاق حملات توعية لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان[3].

2.2.2. **العمل مع الحكومة الجزائرية لوضع قانون خاص باللجوء:** تشارك المفوضية في حوار مفتوح مع الحكومة الجزائرية سعيا إلى تعزيز وضع نظام وطني للجوء، بالاضافة إلى مناقشة قضايا أخرى تخص اللاجئين والعمل على بناء القدرات المحلية، لا سيما على صعيد الأنشطة التدريبية في مجال قانون اللاجئين وبعد عدم وجود قانون للاجئين في الجزائر من أحد أسباب لجوء السوريين إلى المفوضية للحصول على شهادة

[1] آخر المستجدات العملياتية للمفوضية - مايو/أيار2015 – الجزائر، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017/07/19) http://www.unhcr.org/ar/558a5f196.pdf

[2] آخر المستجدات العملياتية للمفوضية - مايو/أيار2015 ، مرجع سابق، ص.03.

[3] المكان نفسه.

لجوء عند انتهاء صلاحية إقامتهم لدى السلطات المحلية، ويضطلع الهلال الأحمر الجزائري بمسؤولية مساعدة اللاجئين السوريين الذين وصل معظمهم قبل عام 2015، وتضائل عددهم بعدما فرضت الحكومة الجزائرية على اللاجئين السوريين شروط للحصول على تأشيرة، وشددت الرقابة على الحدود لا سيما مع تونس وليبيا، ورغم تراجع تدفق عدد اللاجئين السوريين إلى الجزائر بسبب هذا الاجراء، إلا أنه من المرجح أن تستمر المفوضية في تلقي طلبات التسجيل من اللاجئين السوريين[1]. وللتذكير فقد صادقت الجزائر بموجب المرسوم رقم 1963-274 على اتفاقية جنيف المتعلقة بوضعية اللاجئين لعام 1951، وبين شروط تطبيقها، وكذا بروتوكول 1967 الذي وسع من نطاق اختصاص وعمل المفوضية، كما أن الجزائر قد صادقت على الاتفاقية المنظمة لوضع اللاجئين في إفريقا* لسنة 1969 لمنظمة الوحدة الإفريقية (سابقا) سنة 1974[2] بالاضافة إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جريمة المنظمة، المصادق عليه وفق مرسوم رئاسي رقم 4183 - في 09 نوفمبر 1963، واتفاقية الأمم المتحدة لحماية العمال المهاجرين وأفراد عائلتهم لسنة 1990 الذي انضمت إليها الجزائر سنة 2005[3].

ورغم هذه الاتفاقيات والالتزامات الدولية إلا أن الجزائر لم تضع قانون خاص باللاجئين، ولا يوجد إطار وطني أو رسمي يضمن حماية اللاجئين والإعتراف بصفتهم

---

[1] المكان نفسه

* تقر اتفاقيات "أديسابابا" مبدأ عدم جواز اتخاذ الإجراءات الإبعاد أو الطرد في مادتها الثانية فقرة 3 ضد أي لاجئ بنصها على أن لا تقوم أي دولة عضو بإخضاع شخص الاجراءات مثل رفقة على الحدود أو إجباره على العودة أو الطرد أو البقاء في إقليم يهدد حياته أو سلامته البدنية أو حريته وهو ذات المبدأ الذي تم تكريسه أيضا في اتفاقيات جنيف 1951 والتي نصت في مادتها 33 على عدم جواز الطرد والإبعاد بالنسبة للاجئين إلا في حالة ثبوت الحكم عليهم في جريمة ذات خطورة استثنائية من قبل جهات قضاء الدولة الملجأ فعندها لا يحتج بهذا الحق تجاهها .

[2] نورالدين بن يسعد، اللاجئون السوريون: التزمات الجزائر، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، (2012/08/05) http://www.la-laddh.org/spip.php?article1323

[3] غريب حكيم ،نبيل دريس، ترقية واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من أجل مقاربة إنسانية، مرجع سابق، ص. 82.

ووضعهم، وتعد المفوضية السامية للاجئين في الجزائر الإطار المسؤول لتسجيل ومعالجة طلبات اللجوء، رغم أن القانون 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها قد دعى إلى مراعاة الاتفاقيات الدولية أو اتفاقات المعاملة بالمثل التي تطبق على الأشخاص الذين يحملون جنسية غير الجنسية الجزائرية، أو الذين لا يحملون أية جنسية[1]. وتقول المفوضية السامية للاجئين في الجزائر إن عدم وجود قانون وطني للجوء وغياب هيئة لمعالجة طلبات اللجوء في الجزائر يدفع المفوضية إلى القيام بتحديد صفة اللاجئين، ولا يتمتع اللاجئون وطالبو اللجوء بحق الحصول على عمل الأمر الذي يحد من تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم. كما أنهم عرضة للاعتقال كما أنهم لا يحصلون على بعض الحقوق الأساسية [2].

وعلى العكس من اللاجئين الصحراويين في الجزائر والدور البارز الذين تقوم به المفوضية إتجاههم في مجالات متعددة إبتداءا من الحماية إلى التعليم والصحة، لا نجد نفس الدور إتجاه اللاجئين السوريين في الجزائر وهذا لعدد من الأسباب لعل أبرزها أن حداثة الأزمة السورية كما أنها أصعب وأعمق من الأزمة الصحراء الغربية، حيث يوجد أكثر من 90 ألف لاجئ من الصحراء الغربية في ولاية تندوف الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة عقود[3] السبب الثاني أن اللاجئين السوريين مشتتين في عدد من الدول، حتى أن عددهم في الجزائر غير معروف لدى المفوضية، إذ تستمد الأرقام من السلطات الجزائرية ووسائل الإعلام، وهذا بسبب عدم تقدم اللاجئين السوريين لتسجيل أنفسهم لدى المفوضية، إذ يوجد فقط ستة ألاف سوري مسجل من بين

[1] نورالدين بن يسعد، اللاجئون السوريون: التزمات الجزائر، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، (2012/08/05)http://www.la-laddh.org/spip.php?article1323

[2] النداء العالمي، تحديث – 2015 ، الجزائر، المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، (2017/07/19)، ص.04. http://www.unhcr.org/ar/5513e8d16.pdf

[3] الجزائر، تحديث عملياتي للمفوضية أغسطس/آب، 1 مايو/أيار 11 يوليو/تموز2015 ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، (2017/09/19)، ص ص.02-05. http://www.unhcr.org/ar/55fe50446.pdf

أكثر من 43 ألف لاجئ سوري، وهذا الفارق يدل على صعوبات تواجهها المفوضية في التعامل مع اللاجئين السوريين وتقديم المساعدة لهم وبتالي إعتماد ميزانية للتكفل بمتطلباتهم.

3.2.2. **الحماية:** توفر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الجزائر الحماية للاجئين السوريين من خلال تقديم وثائق تحدد صفة اللجوء، خاصة بعد إنتهاء فترة الإقامة الخاصة بهم، لتجنيبهم أي متابعات قضائية أو أي إنتهاكات قد يتعرضون لها، رغم أن معظم اللاجئين السوريين في الجزائر يتمتعون بحرية التنقل والاقامة والعمل دون أي متابعات من قبل السلطات المعنية بالجزائر كما أنهم يمارسون نشطاتهم بشكل طبيعي، وتوفر لهم الحكومة الجزائرية الحماية والأمن مثلهم مثل أي مواطن في الجزائر، بالاضافة إلى ذلك هناك عدد كبير من النساء والأطفال السوريين يصلون إلى الجزائر في تدفقات الهجرة المختلطة ، وهم عرضة بشكل خاص لانتهاكات حقوق الإنسان أو الاتجار بالبشر أو التهريب، وتتولى المفوضية تقديم المساعدة للأطفال وطالبي اللجوء من السوريين غير المصحوبين واللاجئين القاصرين، ويجري المكتب تقييما لكل قاصر مسجل غير مصحوب ويتبع أثر العائلات إذا كان ذلك ممكنا، على الرغم من أن الوصول إلى طالبي اللجوء القاصرين السوريون الذين يقيمون خارج الجزائر العاصمة لا يزال يشكل تحديا بالنسبة للمفوضية[1].

4.2.2. **الغذاء:** توفر المفوضية المأوى وسلة غذائية شهرية وبعض المواد غير الغذائية كالألبسة والأغطية وغيرها للعائلات السورية اللاجئة في المناطق الحضرية، وكذا الموجودة على مستوى مراكز اللجوء، بالتنسيق مع الشركاء الإجتماعيين في الجزائر على غرار منظمات غير حكومية مثل الهلال الأحمر الجزائري[2]، جمعية الإعلام والاتصال في وسط الشباب ولاية الجزائر، جمعية النساء الجزائريات من أجل التنمية، الأطفال اللاجئون في العالم، حركة من أجل السلام، الشبكة الجزائرية

[1] المرجع نفسه، ص.01.

[2] النداء العالمي، تحديث – 2015 ، الجزائر، ص ص.03- 04.

للدفاع عن حقوق الطفل، بالاضافة إلى الجهات الحكومية على غرار المديرية العامة للشؤون القانونية والقنصلية والمكتب الجزائري لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية[1].

5.2.2. **التعليم:** بإمكان اللاجئين وطالبي اللجوء الذين تتراوح أعمارهم بين 5و 15 عاما الذهاب إلى المدارس الرسمية التي هي مدارس مجانية في الجزائر، أما بالنسبة إلى الأطفال الذين يبلغون 16 عاما وما فوق فتتحمل المفوضية تكاليف نقلهم وتوفير التجهيزات المدرسية. ولضمان تسجيل جميع الأطفال في المدارس الابتدائية والمتوسطة، تخطط المفوضية بالتعاون مع جمعية النساء الجزائريات من أجل التنمية، وهي إحدى منظماتها الشريكة، لتقديم حوافز لما يقارب412 أستاذا في المدارس الابتدائية والمتوسطة للاجئين والتدريب على التعليم وإدارة المدارس، وتوفير المواد التعليمية الأساسية كالكتب واللوازم المدرسية[2].

6.2.2. **الصحة:** يمكن للاجئين السوريين في الجزائر العاصمة وفي المراكز الحضرية الأخرى الدخول المجاني إلى مرافق الرعاية الصحية العامة في الجزائر بما في ذلك الحصول مجانا على العلاج ضد فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والتهابات الجهاز التنفسي الحاد وتقوم المفوضية بتغطية بعض الأدوية فضلا عن الفحوصات المخبرية وصور الأشعة السينية غير المتوفرة مجانا، كما تساعد المفوضية على توفير الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني الكامل، وتقدم مساعدات مالية استثنائية في حال لم يتمكن الضحايا من الحصول على الإيواء[3].

3.2. المفوضية العليا للاجئين في الجزائر تحديات مالية وإنتقادات فيما يخص الفاعلية: تواجه المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الجزائر جملة من التحديات في ما يتعلق بحماية والتكفل باحتياجات اللاجئين السوريين، فهي لا تمتلك مكاتب أو فروع لها في المحافظات أو الولايات الجزائرية، ويشمل نطاق عملها العاصمة

[1] المرجع نفسه، ص. 05.
[2] المرجع نفسه، ص. 03.
[3] الجزائر، تحديث عملياتي للمفوضية أغسطس/آب، 1 مايو/أيار 11 يوليو/تموز، مرجع سابق، ص.04.

الجزائرية فقط، لذا تجد صعوبة في الوصول إلى اللاجئين المنتشرين في كامل التراب الجزائري، كما تعاني المفوضية من عجز في تغطية التكاليف أو النفقات اللازمة للتكفل باللاجئين السوريين وغيرهم، فقد سجلت المفوضية ما نسبته 80 بالمئة كفجوة مالية سنة 2015،[1] ولم يتم تقديم المساعدات الغذائية إلى أكثر من 70 في المائة من الأسر التي تحتاج إلى المساعدة في المأوى وانخفضت المساعدات الغذائية المقدمة للاجئين نهاية 2016 نتيجة لنقص التمويل، فقد حصلت المفوضية على ما يقارب 33 مليون دولار كتمويل سنة 2015، و ما يزيد عن 28 مليون دولار سنة 2016 وهذا يعني أن نهاك تراجع في التمويل من قبل الجهات المانحة، وهذا مايزيد من صعوبة التكفل باللاجئين في الجزائر، التي يزيد عدد اللاجئين فيها بشكل مستمر نتيجة إستمرار الحروب والأزمات الإقليمية[2]، وفي هذا السياق عبر ممثل المفوضية السامية للاجئين بالجزائر حمدي أنور أحمد بوخاري عن تخوف وقلق المنظمة من انحسار حجم تمويل العمليات الخاصة بالتكفل بهذه الفئة، والتي تراجعت هذه السنة إلى الخمس، داعيا الدول المانحة إلى التعاون أكثر مع هذه المعضلة الإنسانية التي تمس العديد من الدول التي تنخرها الحروب والنزاعات والفقر[3].

وتتعرض المفوضية إلى عدة إنتقادات سواء من قبل اللاجئين أو الجهات الحقوقية بسبب عدم إستجابتها لمتطلبات اللاجئين حيث طالبت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان من المفوضية تسجيل المهاجرين الأفارقة في الجزائر كلاجئين وتقديم لهم المساعدات الضرورية عوض الجلوس في مقرها وإعطاء أرقام مغلوطة وغير دقيقة عن اللاجئين الأفارقة في الجزائر، وجاءت هذه الإنتقادات على إثر المواجهات العنيفة التي حدثت بين رعايا أفارقة وبعض سكان مدينة تمنراست والتي

[1] نفس المرجع، ص.01.

[2] Operation: Algeria, 2016 Year-End report, Global Focus is UNHCR, the UN refugee agency,(15/06/2017),pp.04-06.
http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/pdfsummaries/GR2016-Algeria-eng.pdf

[3] المفوضية السامية للاجئين تدعو إلى وضع قانون خاص باللاجئين في البلدان المتواجدين بها، وكالة الأنباء الجزائرية، (20 حزيران/يونيو 2017) http://ar.aps.dz/algerie/44584-2017-06-20-13-45-09

أسفرت عن إصابة أكثر من 40 شخصا، ودعت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان المفوضية إلى التحرك وإتباع خطوات وإجراءات أكثر فالية لمعالجة أزمة اللاجئين في الجزائر[1]. ووفقا لتصريحات أدلى بها رئيس الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان أن الجزائر قدمت مساعدات للاجئين المتواجدين على ترابها وأنفقت أكثر من 33 مليون دولار خلال سنة 2016، في حين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدمت 28 مليون دولار، كما أكد أن هناك دول من الاتحاد الأوروبي تساند المغرب في احتلال الصحراء الغربية في السر وفي بعض الأحيان في العلن منها فرنسا وإسبانيا، واللتان تضغطان على الدول المانحة وممثلي مختلف الوكالات الدولية والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة المعتمدة بالجزائر من أجل أن يكون دعم للجزائر أقل بكثير من البلدان العربية ودول البحر الأبيض المتوسط[2].

3. المحور الثالث: مستقبل اللاجئين السوريين في الجزائر بعد الحرب وتحديات العودة.

في ظل التناقضات والمصالح المتضاربة للأطراف الضالعة في الأزمة السورية، تدور نقاشات حول شكل التسوية السياسية وأي القوى السياسية والعسكرية التي تعنى بالمفاوضات في الوقت الذي تسعى أطراف أخرى إلى فرض وقائع عسكرية جديدة، ولايبدو أن شروط عودة اللاجئين مدرجة في أجندة مفاوضات السلام بين النظام السوري والمعارضة، وما يزيد من مخاوف اللاجئين حول مستقبلهم، هو عمليات التهجير القسري لعشرات الآلاف من مناطقهم ويتجلى هذا السلوك بوضوح في أجزاء من سورية، فرضت السيطرة العسكرية على مناطق سكنية، وأجبر السكان على المغادرة حيث شكلت عمليات ترحيل السكان جزءا من اتفاقات سلام محلية دون أن يعرفوا متى سيعودون أو حتى إذا كانت عودتهم ممكنة خاصة اللاجئين المتواجدين

[1] ليلى عمران، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا تقوم بدورها الحقيقي، ، يومية الحوار الجزائرية، http://elhiwardz.com/?p=54740(2017/07/20)

[2] محمد لهوازي، الجزائر أنفقت 33 مليون دولار على اللاجئين في 2015، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/526389.html(2017/06/20)

في دول لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين وبروتوكول 1967، مثل لبنان والأردن، فهناك مخاوف حقيقية لدى اللاجئين من إحتمال طردهم وعودتهم إلى البلاد في وضع غير أمن[1].

1.3. **دوافع إستقرار اللاجئين السوريين وبقائهم في الجزائر بعد نهاية الحرب في سوريا:** حتى وإن تحسن الوضع الأمني على الرغم من الغموض الذي يسود التسوية، فإن عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم سيكون صعبا ومعقدا لعدة أسباب لعل أهمها :

أ) أن اللاجئين السوريين بدأوا يتأقلمون مع ثقافات أخرى، ويبنون مستقبلهم بعيدا عن بلادهم وهذا ما يجعل مسألة العودة إشكالية لدى معظمهم، لأنهم يتغيرون وفق منحى مختلف بمعزل عن أهلهم وأصدقائهم[2].

ب) الكثير من اللاجئين في سوريا فقدوا أقاربهم وممتلكاتهم وهربوا إلى الجزائر ليبنوا حياة جديدة، فمن الصعب العودة إلى بلدهم ليجدوا أنفسهم بلا مأوى أو في مراكز لجوء أخرى خاصة أن عدد اللاجئين ضخم جدا ومن الصعب التكفل بهم داخل سوريا.

ت) هناك الجانب الأمني وهو عامل مهم جدا، فاللاجئ السوري لا يريد العودة دون ضمانات تتعلق بأمنه، خاصة وأن الاقتتال بين النظام السوري والجماعات المسلحة، سبب التهجير القسري للسوريين، فصور الخراب والدمار والقتل لا تزال في مخيلة اللاجئين ومن الصعب محوها حتى وإن إستقرت الأوضاع.

ث) يقدر بعض المختصين أن تكلفة إعادة إعمار سورية تفوق 255 مليار دولار وهذا المبلغ ضخم جدا فلا النظام السوري ولا المعارضة ولا حتى المجتمع الدولي

[1] مهى يحي، جان قصير، متى العودة؟ اللاجئون أولوية أي تسوية أو حل سياسي في سورية، مرجع سابق.

[2] عمر يوسف سليمان، إذا توقفت الحرب، هل سيعود اللاجئون السوريون؟، موقع رصيف 22 الإعلامي، (2015/09/21) http://raseef22.com/life/2015/09/21/if-the-war-stopped-will-syrian-refugees-returns-to-their-country/

والجهات المانحة يمكن لها توفير هذا المبلغ لإعادة بناء سوريا، فقد تعرض الاقتصاد السوري إلى تخريب هائل، في رأس المال المادي وكان لقطاع البناء والتشييد القسم الأكبر من خسارة والتي تقدر بأكثر من100 مليار دولار بنهاية 2016، أي بحوالي 30 بالمئة من إجمالي الخسائر، وذلك نتيجة العمليات القتالية والدمار الذي لحق بالمباني والمنشآت الحكومية والمدارس والمستشفيات وغيرها بالاضافة إلى ذلك أصيب قطاع الصناعة التحويلية بخسائر كبيرة في مخزون رأس المال الثابت قدرت بنحو 18 بالمئة خصوصا في المنشآت والمعامل الموجودة في المناطق الصناعية، كما نال قطاع الصناعة الاستخراجية والمعادن نصيبه من خسائر رأس المال نتيجة تدمير البنية التحتية للحقول ومكامن الاستخراج وشبكات النفط والغاز، إذ بلغت قيمة خسائره حوالي أي ما يعادل 9 بالمئة من إجمالي الخسائر كما حصل دمار كبير في مخزون رأس المال في قطاع المرافق مثل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي[1]، فاللاجئ السوري من الصعب أن يترك حياة جديدة حصل عليها بشق الأنفس ليعود إلى بلده دون وجود حياة كريمة.

ج) معظم اللاجئين السوريين في الجزائر تمكنوا من الإندماج مع المجتمع الجزائري خاصة من الناحية الاقتصادية والكثير منهم أصبح لديه نشاط إقتصادي، سواء في التجارة أو الحرف والمهن الحرة، حتى أن هناك من يملك مؤسسات صغيرة وورشات في العديد من المجالات الاقتصادية، وهذا جانب مهم في عملية بناء حياتهم من جديد وتحقيق الاستقرار.

ح) معظم السوريين في الجزائر تحصلوا على مأوى، وتمكنوا من إدماج أطفالهم في المؤسسات التربوية والتعليمية بالجزائر وهذا أيضا يعد جانب أساس في عملية الاستقرار الاجتماعي لدى اللاجئين السوريين.

[1] برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات: سوريا ما بعد الحرب، (تحرير) مهدي صدقي الدجاني، دار البصام، تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا) بالتعاون مع مركز كارينغي للأبحاث، (2016)،ص ص. 64-65.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/spaf-final24-1-2017.pdf

خ) إن المحيط الاجتماعي والثقافي والديني في الجزائر يسمح للاجئين السوريين بالاندماج بسرعة ودون وجود عقبات بسبب تقارب المعايير والنظم القيمية، بالاضافة إلى التضامن الشعبي مع اللاجئين السوريين وتقبلهم في المجتمع الجزائري.

د) وجود نسبة هامة من اللاجئين السوريين في الجزائر يريدون مغادرة الجزائر نحو أوروبا لطلب اللجوء أملا في حياة أفضل من التي يعيشونها في الجزائر، وبالتالي فإن مسألة عودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم تبقى مسألة هامشية للكثر من اللاجئين السوريين بالجزائر حتى ولو إنتهت الحرب.

2.3. مستقبل اللاجئين السوريين في الجزائر وتحديات العودة : إن عدم وجود خارطة طريق نحو التسوية في سوريا أو الغموض يحيط بها، يثير مخاطر تتعلق بأمال عودة اللاجئين إلى ديارهم ولن تتبدد هذه المخاطر، مهما كان شكل التسوية السياسية، وعلى الرغم من أن وقف الأعمال العدائية قد يحسن الظروف الأمنية العامة في سورية، لن تبقى البلاد في منأى عن تحديات أخرى في المستقبل المنظور، وعلى رأسها الجانب الأمني المتمثل في الاستقرار، فالإنفلات الأمني وارد، وهو ناجم عن عسكرة المجتمع السوري على نطاق واسع وهذه الظروف قد تفتح الأبواب أمام تنفيذ أعمال انتقامية وغيرها من الانتهاكات فتعرقل عودة النازحين، بالاضافة إلى الجانب الإقتصادي والمتمثل في عملية إعادة البناء والإعمار، والذي يتطلب تظافر الجهود الإقليمية والدولية وهذا ليس وارد في المرحلة الحالية خاصة إذا ما بقي النظام السوري على حاله، كما أن عملية بسط الإستقرار وتحقيق الأمن وإعادة بناء الاقتصاد قد يتطلب وقتا كبيرا[1].

كذلك فإن حق العودة الطوعية اللاجئين السوريين إلى بلدهم يجب أن يكون كأحد بنود أي تسوية سياسية في المستقبل، من خلال وضع إطار شامل يرسخ حقوقهم في أي إتفاق يمكن التوصل إليه، بما في ذلك توفير الأمن والعدالة وإعادة إعمار البنى التحتية وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، مع تحديد آليات إرساء هذه التسوية ومراقبتها، بما يشمل ضمانات أمنية للعائدين ويقتضي بالتالي تدخل

[1] مهى يحي، جان قصير، متى العودة؟ اللاجئون أولوية أي تسوية أو حل سياسي في سورية، مرجع سابق.

المجتمع الدولي وأطراف يتمتعون بالثقة والحياد، بما في ذلك نشر قوات من الأمم المتحدة لتولي مسؤولية الحفاظ على الأمن، بالإضافة إلى ذلك يستوجب ضمان حق اللاجئين في استرداد ممتلكاتهم ومعالجة الحالات التي أعاقت فيها صفقات السلام المحلية عودتهم إلى ديارهم، ومن جهة أخرى يجب التأكد من أن عودة اللاجئين تكون طوعية وأنهم سيحتفظون بصفة اللاجئ لمرحلة من الوقت بعد انتهاء النزاع، كما ينبغي وضع برامج تشمل التعويض المادي وإعادة التأهيل وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي الرامي إلى تشجيع الإدماج الاجتماعي للضحايا، مع ضمانات إضافية لدفعهم إلى العودة تشمل الحماية من أولئك الذين ألحقوا بهم الأذى أو يريدون الإنتقام ومن دون هذه الضمانات ستكون العودة الطوعية صعبة التحقيق[1].

خاتمة:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لتحسين الظروف الاقتصادية والإجتماعية للاجئين السوريين بالجزائر يواجه اللاجئ السوري جملة من التحديات تحول دون تحقيق احتياجاته ومتطلباته، كما أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالجزائر لا تقوم بدور فعال ولا تلبي طموحات اللاجئين السوريين، بل إنهم يعانون من الإهمال، فالمفوضية لا تنشط سوى في العاصمة أو في مخيمات اللاجئين الصحراويين في ولاية تندوف، وهذا بسبب نقص الموظفين والميزانية التي لا تلبي حتى إحتياجات اللاجئين الصحراويين فالحكومة الجزائرية أنفقت سنة 2016 أكثر من 33 مليون دولار على اللاجئين في الجزائر بينما كانت ميزانية المفوضية أقل من 29 مليون دولار وهي تغطي فقط ما نسبته 20 إلى 30 بالمئة من تلك الاحتياجات، وهذا ما يفسر عجزها عن التكفل باللاجئين السوريين في الجزائر، أضف إلى ذلك نقص التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق اللاجئين ووضعيتهم القانونية، فعلى سبيل المثال لا يوجد قانون وطني خاص باللاجئين في الجزائر، هذا ويمكن تقدم مجموعة من التوصيات للجهات الحكومية وللمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الجزائر ربما تساعد على فهم ما يحتاجه اللاجئ السوري أو تكون حل لبعض المشاكل والتحديات التي يواجهونها.

[1] المكان نفسه.

– من المهم أن تعمل الحكومة الجزائرية وبالتنسيق مع المفوضية الأممية لشؤون اللجئين من أجل صياغة قانون وطني خاص باللاجئين يبين وضعيتهم القانونية ويكفل لهم حقوقهم في الاقامة والعمل والرعاية والحماية وغيرها.

– إنشاء هئية حكومية تضطلع بمهام واختصاصات واسعة تخصص لها ميزانية من الحكومة أو من خلال جمع التبرعات ترتكز أهدافها على العناية باللاجئين وتلبية احتياجاتهم في جميع المجالات (إجتماعيا إقتصاديا.....وغيرها).

– تفعيل العمل الجمعوي من خلال حث مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية على توحيد صوففها وتكثيف نشاطها من أجل مساعدة اللاجئين السوريين في الجزائر، وأن لا تكون هذه المساعدات مؤقتة أو في المناسبات، وهذا الدعم لا يكون فقط مادي لأن اللاجئ في نهاية الأمر هو إنسان ويحتاج للاندماج، وهذه الوظيفة ليست بالأمر الهين فعلى هذه المؤسسات الإهتمام بالجانب النفسي والإجتماعي للاجئين السوريين، مثل مساعدة اللاجئين السوريين غير على الزواج والاستقرار

– يجب أن تكون هناك توعية عبر مختلف وسائل الإعلام لنشر ثقافة تقبل الآخر وتحسيس الرأي العام حول قضية اللاجئين وحث المجتمع على التضامن معهم ومساعدتهم ومعاملتهم بشكل لائق لكي لا يشعروا بأنهم عبئ على الأخرين.